

«500» مليون استثمارات قطرية بكندا



• ر.سيتارامان يتحدث

الاقتصاد القطري نمواً بنسبة 3.1% في عام 2018. إن قطر سترفع إنتاج الغاز الطبيعي المسال بنسبة 30% إلى 100 مليون طن سنوياً في غضون خمس إلى سبع سنوات بعد إنهاء التعليق المؤقت الذي فرضته قطر على تطوير حقول الغاز في وقت سابق من هذا العام. وقد جاءت قطر في المركز الثامن عشر على مستوى العالم والمركز الثاني على مستوى المنطقة في تقرير التنافسية العالمي 2016-2017. كما سيعمل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطر على زيادة الفرص والأعمال للقطاع الخاص والمستثمرين الأجانب. ومن جانب آخر، يعد قانون الإقامة الدائمة أحد أبرز الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها قطر في الآونة الأخيرة. وسيساعد هذا القانون في جذب العمالة الأجنبية الماهرة. كما أنه سيشجع المستثمرين على إطلاق المشاريع التجارية المشتركة. كما سيعزز من اندماج الوافدين في المجتمع القطري، وسيزيد من معدل مشاركتهم في الاقتصاد والمجتمع القطري بأشكال مختلفة، وبالتالي سيسهم في النمو المستدام لدولة قطر.. وفي نفس السياق، فقد أقيمت قطر على إعفاء مواطني 80 دولة من شروط الحصول على تأشيرة دخول إلى البلاد.

والكيماوية، بينما تتمثل أبرز صادرات كندا إلى قطر في المواد البلاستيكية والمركبات والآلات. وتبلغ قيمة الاستثمارات القطرية في كندا 500 مليون دولار وبالمقابل تعمل العديد من الشركات الكندية في قطر ومن بينها شركة «إيسدون» التي وقعت عقداً قيمته 200 مليون دولار في مدينة لوسيل للإشراف على مشروع تطوير عقاري بقيمة 3 مليارات دولار ومن شأن هذا العقد تعزيز مكانة العلامة التجارية الكندية في قطر. وتضم المؤسسات الكندية الأخرى التي تعمل في قطر بومباردييه، وإس إن سي لافالين، وستانتيك، وكلية شمال الأطلسي، وجامعة كالجارى، وتيم هورتنز. وتتمثل الصادرات الكندية إلى قطر في تقديم الشركات الكندية للخدمات في مجالات مثل الهندسة المعمارية والإنشاء والتعليم والهندسة والصحة والخدمات القانونية وخدمات إدارة المشاريع. ومن هنا بالإمكان القول إنه بإمكان كندا تولي دور مهم في تنويع الاقتصاد القطري.

تطورات اقتصادية

وسلط الدكتور ر.سيتارامان الضوء على التطورات الأخيرة في قطر. وقال: تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى تسجيل

تورنتو- الوطن الاقتصادي

استضاف بنك الدوحة جلسة لتبادل المعرفة حول «فرص الأعمال الثنائية بين قطر وكندا» في مركز خليج أديلاي، ويست تاور، تورنتو بتاريخ 16 أكتوبر 2017. وشهدت الجلسة حضوراً لفيف من الشخصيات البارزة من كبرى الشركات الذين كانوا حريصين على معرفة المزيد عن العلاقات الثنائية واستكشاف المزيد من فرص الأعمال مع بنك الدوحة.

وبهذه المناسبة، تحدث الدكتور ر.سيتارامان، الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة عن الاقتصادات العالمية قائلاً: «وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر 2017، من المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو في الاقتصاد العالمي لتسجل 3.6% في عام 2017 و3.7% في عام 2018، بينما سيتسارع نمو الاقتصادات المتقدمة ليسجل 2.2% في عام 2017 و2% في عام 2018، ومن جهة أخرى ستنمو الاقتصادات الناشئة والنامية بنسبة 4.6% في عام 2017 و4.9% في عام 2018».

وفي أثناء حديثه تطرق الدكتور ر.سيتارامان الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة إلى وضع الاقتصاد الكندي والعلاقات الثنائية بين قطر وكندا قائلاً: وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر 2017، سيسجل إجمالي الناتج المحلي لكندا نمواً قدره 3% في عام 2017. ويعكس تحسن نمو الاقتصاد الكندي تراجع أثر أسعار النفط والغاز المنخفضة إذ يعزى هذا الأمر إلى الإنفاق الحكومي وسياسات البنك المركزي على هذا الصعيد. وفي شهر يوليو 2017، رفع البنك المركزي الكندي سعر الفائدة الرئيسي كما هو متوقع إلى 0.75%. كما يعود السبب الرئيسي في استمرار زخم النمو إلى الإنفاق الاستهلاكي ومشاريع الإنشاء السكني الجديدة وقصر المدة المستغرقة في الاستثمارات التجارية. وقد سجل تبادل البضائع بين قطر وكندا 159 مليون دولار أميركي في عام 2016. وتتمثل أبرز واردات كندا من قطر في المنتجات المعدنية